انها واقعة موقع فعل الذي هو اسم فاعل الفعل المضعف وهو فعل بتشديد لانه الموضوع لافادة المبالغة والتكثير هذا حاصل ما فيه فايدة مما كتبه الدوشتري هنا **قوله** ويرد عليهم قول العرب اما العسل الخ اما رده عليهم في منع التقديم فظاهر واما رده عليهم في تقدير الفعل فوجهه ان لا يصح التقدير هنا لان اما لا يفصل بينها وبين الفعل بجملة **فصل قوله** كغوره هن في العمل لا يخفى انه لا يلزم من عملها ذكر المفعول فقد يحذف لغرض او لتنزيل الوصف منزلة اللازم ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الراحمون يرحمهم الرحمن فحذف مفعول الراحمون اما قصدا للعموم اي كل احد او المراد من يوجد منهم الرحمة وفي الحديث سؤال مشهور وهو ما الحكمة في الاتيان بالراحمين وهو جمع راحم دون الرحما الذي هو جمع رحيم وغالب ما ورد في الرحمة استعمال رحيم واجاب بعضهم بان الرحيم صيغة مبالغة فلو اتي بجمعها اقتضى الاقتصار عليه وانه لا يرحم الا من كان عنده رحمة زايدة وانما أتي برحما في قوله انما يرحم الله من عباده الرحما لان لفظ الجلالة دال على العظمة والكبريا ولفظ الرحمن دال على العفو وبالاستقراء حين ورد لفظ الجلالة يكون الكلام مسوقا للتعظيم فلما ذكر ناسب ان يذكر معه من عظمت رحمته ولما ذكر لفظ رحمن الدال على المبالغة في العفو ذكر معه ما يدل على رحمة وان قلت قال بعضهم وحتى هذا الجواب ان يكتب بما الذهب على صفحات القلوب **فصل قوله** يجوز في الاسم الفضلة التقييد بالفضلة يفهم من قوله الناظم وانصب لانه يفهم منه ان لا يضاف للفاعل ولا بد من تخصيص الفضلة بالمفعول به وما

اشبهه

اشبهه وهو المخبر في باب كان اما الحال والتمييز ونحوهما فلا يضاف الوصف المذكور اليها ولا بد من تقييد الاسم الفضلة بكونه ظاهرا فان كان ضميرا منفصلا نحو زيد هو خلافا للاخفش وهشام او منفصلا وجب نصبه ولا بد من تقييد الظاهر بكونه معربا بالحركات وهو بال والمضاف اليه مجرد منها والا ليس الا النصب فتحصل ان التالي للوصف تارة يجب جره وتارة يجب نصبه وتارة يجوز فيه الامران فاطلاق المصنف تبعا للناظم جواز جرها مما لا ينبغي وتفصيل المقال في حواشينا على الالفية **قوله** الوصف العامل اما غيره فيختص ما يليه وغير ما يليه امره مستقل لانه لا يضاف اليه اذ لا يضاف مرتين ولا ينصبه اذ ليس فيه اهلية ذلك الا على رأي فالظاهر انه يكون معمولا لمحذوف ولا يرد هذا ظان زيدا منطلقا لكونه اذ المريقدر المفعول الاول يلزم الحذف اقتصارا وهو لا يجوز في باب ظن وان قدر فما ناصبة لانا نختار الاول ومحل امتناع الحذف المذكور اذ المريكن المفعولا ان مذكورين ومن امثلة ذلك جاعل الليل سكنا فسكنا منصوب بمحذوف **قوله** ان ينصب الخ اختلف في ايهما اولى فقيل النصب واليه ذهب سيبويه وقيل الجر وقيل هما سيان **قوله** واما ما عدا التالي فيجب نصبه قال اللقاني انظر مع ما قدمه من جواز فصل الوصف المضاف الى معموله الاول بمعموله الثاني اذ مقتضاه جواز جر خليفة في الاية الثانية باضافة جاعل اليه معمولا بينهما بقي الارض ويمكن الجواب بان المجرور بالاضافة هو التالي حكما وغيره غيره وان تقدم لفظا **قوله** وفي بعض النسخ وسكنا من هذا البعض نسخة اللقاني قال سيأتي ان جاعلا في الاية غير عامل فمقتضيه

Copyright © King Saud University